د. عزمي الشعيبي / تتمة

كما أن تراكم الأخطاء وعدم مساءلة المسئولين عنها أصبح أمرا لم يعد من الممكن السكوت عليه. هذا شجع الكثيرين على التقدم بجرأة لوقف حالة التراجع. وبالتأكيد ليس كل من ارتفع صوته ونادى بالإصلاح يمكن اعتبار موقفه اليوم منسجما مع مواقفه السابقة، لأن البعض اتخذ موقفا بشأن الإصلاح لاعتبارات شخصية، وأعتقد أن الشعب الفلسطيني بات قادرا على تمييز الغث من السمين.

– في هذا السياق، وبافتراض أن السلطة فشلت في إدارة المعركة، أليس من الظلم تحميلها كل المسؤولية؟ ماذا عن المجلس التشريعي، والقوى والأحزاب، وباقي مؤسسات المجتمع المدني؟

•بالتأكيد حالة الإخفاق تتحمل مسؤوليتها كل المؤسسات القائمة الحكومية منها وغير الحكومية، وفي مقدمة هؤلاء القوى والأحزاب. لكن لا يمكن تحميل جميع الإطراف القدر نفسه من المسؤولية، لأن المسؤولية الملقاة على كل طرف تتحدد بحجم تحكمه في اتخاذ القرار، وحجم ما يترتب على هذه القرارات من نتائج. بالتالي لا يجوز وضع الجميع في سلة واحدة. في هذا السياق يمكن رؤية الدور الكبير الذي تضطلع به مؤسسة السلطة، فهي تتحكم بالقرار والأموال والأجهزة. من يطرح نفسه قائدا للشعب الفلسطيني عليه تحمل المسؤولية، خاصة في ظل تهميش دور السلطتين التشريعية، والقضائية، وتغييب دور مؤسسات المجتمع المدني. وهنا أود الإشارة الى أن مؤسسة رئاسة السلطة التشريعية ليست بعيدة عن قيادة السلطة التنفيذية. فمن خلالها تم إخضاع وتهميش دور السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية، وتغييب السلطة القضائية بشكل كامل.

والأكيد أيضا أن القوى والأحزاب السياسية تتحمل جزء من المسؤولية، خاصة حركتي فتح وحماس، ويمكن القول هنا أن أهم خلل في دور تلك القوى يتمثل في عدم وضوح الموقف حيال الاستراتيجية التي يتبناها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة. بالنسبة لحركة فتح يصعب التمييز بين مواقف فتح السلطة–ان جاز التعبير– وفتح خارج السلطة. أما بالنسبة لحماس فليس سرا أنها تتبنى برنامجا اعتراضيا على الحالة القائمة، وفي هذا السياق يمكن تفسير كل مواقفها.

هناك من يعتقد أن دعوة البعض الى الإصلاح تأتي في إطار التناغم مع الدعوات الأمريكية–الإسرائيلية، لتغيير القيادة الشرعية؟

•بالتأكيد يمكن فهم موقف البعض في هذا السياق، السياق الذي يقول بضرورة التكييف والانسجام مع الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة. هذه الرؤية حدد شعارها الرئيس الأمريكي جورج بوش «من ليس معنا فهو ضدنا».

وهذا الشعار حسب أمريكا يعني وقف ومحاربة «الإرهاب» أي وقف الانتفاضة والعودة الى الحوار الثنائي والتنسيق الأمني والتعاون المشترك على مستوى قيادة المؤسستين الرسميتين الفلسطينية والإسرائيلية، وصولا الى إعادة تنظيم اصطفاف جديد في المنطقة بقيادة أمريكا لمواجهة كل الخارجين عن طاعة أمريكا.

ليس هناك مؤامرة

– هذا يعني من يقول أن هناك مؤامرة مصيب؟

•كلا، لا أرى هناك مؤامرة. هذا كلام مبالغ فيه، هناك جدل وتباين وتوجهات لبعض الأشخاص لهم دوافع وحسابات شخصية. لكن الأمر لم يصل حد القول المؤامرة.

مبررات الدعوة الى الإصلاح كانت موجودة قبل العدوان الإسرائيلي، وكثيرة هي الأصوات التي نادت بذلك. لكن ما حدث عزز ذلك، حيث ظهر الخلل بشكل واضح، كما أن مؤسسة السلطة قوضت وضعفت.

– كيف تنظر لما يجري داخل فتح من تفاعلات على صعيد الدعوة الى إجراء إصلاحات؟

•هناك حقيقة لا بد من إدراكها، وهي أن ما يجري داخل فتح سينعكس على مجمل الوضع الفلسطيني، وكل ما ينتج عن هذا المخاض الداخلي له تأثيرات على الوضع العام. بالتالي لا يمكن تجاهل هذا الحراك. وهنا أعتقد ان الحراك لا يدور على أرضية واحدة. هناك أجندات مختلفة، فكل واحد له أسبابه.

في كل الأحوال، هناك شعور لدى قيادة فتح، سواء في اللجنة المركزية، أو المجلس الثوري، أو التشريعي، أو الحركية العليا، بأن هناك خطرا يتهدد دور فتح وقدرتها على التحكم في قيادة وتحديد مصير الشعب الفلسطيني.

وعليه يمكن فهم هذه التحركات في سياق محاولة إعادة الإمساك بقيادة الحركة الوطنية. الرئيس عرفات باعتباره قائد مؤسس حركة فتح كان يتكفل بهذه المهمة. في ظل الشعور المتنامي لدى البعض أن دور الرئيس عرفات بدأ يضعف أصبح دور فتح مهددا.

كما أن هناك شعورا بأنه أمام التطورات المتلاحقة من الممكن أن يدخل المجتمع الفلسطيني في حالة من الفراغ القيادي، وهذا من شأنه أن يؤدي الى حالة من التشرذم، قد تدوم فترة طويلة من الزمن، وهو ما يمكن أن يستغله الإسرائيليون لتنفيذ مخططات أو استكمال أخرى بذريعة غياب قيادة فلسطينية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني.

رغم كل ذلك، لا يمكن القول أنه لا يوجد من يخشى على امتيازاته ومكاسبه الشخصية، لأن تراجع دور حركة فتح يعني تراجعه هو شخصيا، فهو موجود ويحظى بهذه الامتيازات فقط لأنه قائد في فتح.

– كيف تقيم خطوة نواب فتح فيما يتعلق بالإصرار على حجب الثقة عن الحكومة في المجلس التشريعي؟

•لا بد من الإشارة الى أن موقف نواب فتح في التشريعي لم يكن منسجما فيما يتعلق باقتراح حجب الثقة عن الحكومة، لأن هناك من عارض حجب الثقة عن الحكومة، وهناك من أيد هذا الاقتراح. لكن الذي حدث أن عددا كبيرا من نواب فتح شكل بانضمامه الى النواب الذين كانوا يعارضون منح الثقة للحكومة السابقة، ثقلا عزز إمكانية حجب الثقة عن الحكومة الجديدة، وبالتالي لا يمكن أن يحسب هذا الإنجاز لنواب فتح بشكل كامل.

التفاوض في هذه المرحلة ليس لصالحنا

تذمرات نواب غزة أسهمت في التمرد

– هل بدأ المجلس التشريعي يستعيد عافيته بعد نجاحه في إجبار الحكومة على الاستقالة؟

•كلا، يمكن القول أن السلطة التنفيذية ضعفت، كما أن هناك ضغطا جماهيريا لم يعد بالامكان تجاهله. أضف الى ذلك عوامل أخرى مثل اقتراب موعد الانتخابات، وازدياد عدد المتذمرين في أوساط النواب، خاصة نواب قطاع غزة، الذين تولد لديهم إحساس بالغبن بعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة(المستقيلة لاحقا). مرد ذلك الإحساس، كما يقولون، عدم مراعاة التشكيلة الحكومية لمعادلة غزة–الضفة، وأن التعديلات التي جرت جاءت على حساب وزراء غزة.

– ما هي الرسالة التي أراد المجلس التشريعي إيصالها الى السلطة التنفيذية من خلال الإصرار على حجب الثقة عن الحكومة؟

•الرسالة كانت واضحة ومفادها أن ما كان يمكن قبوله سابقا، لم يعد من الممكن القبول به اليوم.

– أعضاء التشريعي فقدوا مصداقيتهم عند الكثيرين بسبب انشغال بعضهم في إدارة مؤسسات خاصة وغير ذلك من الأعمال البعيدة عما يجب أن يقوموا به كنواب. ودعواتهم للإصلاح والشفافية تأتي في إطار التضليل للتغطية على فشلهم، بمعنى ان هذه الدعوات غير أصيلة؟

•هذا كلام عام، والكلام الموضوعي والصحيح هو وجود معايير وأدوات قياس للمحاسبة والمساءلة، يجب أن يكون أساسها مدى التزام النائب بدوره. وهذا يأتي من خلال التعرف على الوقت الذي يمنحه النائب للمجلس، والتعرف على عدد مشاريع القوانين التي تقدم بها، وعدد الاستجوابات التي تقدم بها لأعضاء السلطة التنفيذية، وعدد التقارير التي ساهم بها، ودرجة مساهمته في جلسات المجلس ومدى التزامه بحضور الجلسات، ودرجة اهتمامه بقضايا الجمهور الذي يمثله.

هذه هي أدوات القياس والمساءلة. نعم هناك أعضاء ليس لديهم دور في المجلس ولا في مؤسسات المجتمع المدني، وهناك أعضاء لهم دور في الجهتين. هذا من ناحية شكلية. المهم هنا معرفة ماذا يقول النظام الداخلي للمجلس التشريعي بهذا الشأن، فالنظام الداخلي يلزم النواب بعدم العمل في السلطة التنفيذية باستثناء الوزراء، ولا يلزم أعضاء المجلس بعدم العمل في مؤسسات المجتمع المدني.

الأهم من ذلك هو النظر في السياق والتوقيت الذي يثار فيه هذا الموضوع. وهنا يمكن القول أن بعض من يطرح هذا الكلام في هذا التوقيت بالتحديد يريد تبرير حالة الفساد، من أجل القول أن كل المجتمع فاسد وبالتالي لا يحق لأحد أن يحاسب أحدا. لماذا لا تثار مثلا مسألة عمل بعض النواب في دوائر ومؤسسات الرئاسة.

– ما رؤيتكم للإصلاح؟ ما هو الإصلاح المطلوب؟

•الإصلاح المطلوب يجب أن يكون شاملا وجذريا. لكن هناك أولويات عند الحديث عن الإصلاح: أولا، يجب توفر ارداة حقيقة في ما يتعلق بالإصلاح، خصوصا عند مؤسسة القيادة، وتحديدا عند الرئيس عرفات وحركة فتح، بمعنى أنه يجب الكف عن التعامل مع موضوع الإصلاح كورقة للابتزاز والاستخدام.

ثانيا، يجب إعادة تشكيل مؤسسة القيادة(قيادة السلطة)، وتحديدا مجلس الوزراء، وذلك على قاعدة منحه صلاحيات خاصة، وأن يتمتع الوزراء بالمهنية والمصداقية، وأن يخضعوا للمساءلة أمام المجلس التشريعي، وأن تكون لديهم خطة لإعادة البناء، ينالون على أساسها ثقة المجلس التشريعي ويحاسبون بموجبها.

ثالثا، انتخاب مجلس تشريعي جديد من أجل استعادة ثقة الجمهور، وذلك على قاعدة قانون انتخابي جديد يسمح بتشكيل مجلس من كافة الأحزاب.

رابعا، تشكيل مجلس القضاء الأعلى وفقا لما نص عليه قانون السلطة القضائية الجديد، وتوفير كافة الامكانات اللوجستية الضرورية اللازمة لضمان نجاح عمله، وغير ذلك من المتطلبات وفي مقدمتها الإرادة السياسية لاحترام سيادة القانون، وقرارات السلطة القضائية وبناء هذا الجهاز بشكل نزيه ومستقل وفعال.

أما الجزء الثاني من رؤيتي للإصلاح فهو متعلق بمضمون خطة الإصلاح التي يجب أن توفر كل الامكانات التي من شأنها تمكين غالبية الشعب الفلسطيني، ومعظمهم من الفقراء، من الصمود، وذلك على قاعدة مجموعة من البرامج الأساسية التي توفر الخدمات الصحية والتعليمية، وسلة ضمانات اجتماعية.

وفي حال الحديث عن إصلاح منظمة التحرير ومؤسساتها، فالمطلوب هو إعادة إحياء دور المنظمة ومحاولة دفع حماس للانضمام لها على أساس الالتزام، لأنه لا يمكن أن يكون للشعب الفلسطيني قيادتان، وهذا يأتي من خلال حوار وطني جاد ومسئول، يقود إلى الاتفاق على برنامج واستراتيجية وآليات عمل موحدة.

أمريكا ضربت فكرة الإصلاح

– ألا تعتقد أن التوقيت والسياق وكذلك نوعية الأشخاص الذين طالبوا بالإصلاح كلها عوامل ساهمت في الإساءة إلى فكرة الإصلاح وأفقدتها أهميتها؟

•من ضرب فكرة الإصلاح هم الأمريكيون وشارون تحديدا، وذلك من خلال مطالبهم المستمرة بضرورة أجراء إصلاحات داخل السلطة ومؤسساتها وأجهزتها. فالإصرار الأمريكي على ضرورة إجراء إصلاحات خلق حالة من الالتباس عند الجمهور. البعض صار يرفض الإصلاح نكاية بأمريكا وإسرائيل.

كما أن تدخل الاميركان وشارون أعطى لمن يقول أن هناك مؤامرة ذخيرة لكي يفتح النار على كل من يطالب بالإصلاح، بدعوى أن كل من يطالب بالإصلاح يخدم أهداف وأغراض أمريكية–إسرائيلية.

ما كان يمكن قبوله سابقا، لم يعد من الممكن القبول به اليوم

عامل آخر ساهم في ذلك هو غياب دور اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح. هذا الغياب أفسح المجال أمام تبلور تكتلات و قنوات جديدة لا تملك أية شرعية أو صفة تمنحها الحق في المطالبة بالإصلاح. في هذا السياق يمكن القول أن غياب المؤسسات القادرة على قيادة دفة الإصلاح ساهم في ذلك. فالمجلس التشريعي مثلا قدم وثيقة للإصلاح، لكنه لا يملك الآليات اللازمة لتنفيذها. كل واحد له أسبابه، أي محاولة لإعادة الامساك بشكل أفضل بقيادة الحركة الوطنية، التي كان يستعاض عنها بدور الرئيس عرفات، خصوصا في ظل تنامي الشعور بضعف دور الرئيس، الأمر الذي فتح مهددة.

رغم ذلك لا يمكن القول أنه لا يوجد من يخشى على امتيازاته ومكاسبه بمعنى تراجع فتح ودورها، مما يعني تراجعه هو شخصيا. وهناك آخرون يخشون من الحركة الإسلامية.

– في ظل كل هذه المعطيات، الى أين نحن ذاهبون؟

شخصيا، لا أؤمن أن تاريخ الشعوب يكتب في فترة زمنية محددة. مصير الشعوب يتقرر في سياق تطور تاريخي متواصل. بمعنى أن هذه المرحلة ليست هي التي ستقرر مصيرنا، هذا أولا. ثانيا، ما استطاع أن يراكمه الشعب الفلسطيني كفيل بإحباط أي محاولة لإعادتنا الى نقطة الصفر،أو الى الضياع، أو الى الوصاية ومرحلة اللاهوية.

التفاوض في هذه المرحلة ليس لصالحنا

حجم الإنجازات الذي حققها الشعب الفلسطيني يؤكد أننا ذاهبون نحو الدولة، كل المعارك من كامب ديفيد وحتى اليوم سيكون لها تأثيرها على مسافة وحجم هذه الدولة وحدودها وعلاقاتها. الصراع الذي أعتقد أنه مرشح للاستمرار لعدة سنوات يتمحور حول مساحة وحدود وعلاقة هذه الدولة بجاراتها.

لذلك أعتقد أن التفاوض في هذه المرحلة ليس لصالحنا، لان هناك انطباعا بأننا هزمنا، على الأقل في ذهن العرب وجزء كبير من القيادة الإسرائيلية. كما أن هذا الانطباع موجود لدى عدد لا بأس به من القيادات في مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية ولدى قيادات مجتمعية (النخبة). لكن الأكيد أن الرئيس عرفات لم يعترف بالهزيمة، كما أن الاستخلاص الذي يمكن قراءته من خروج الشعب الى الشوارع بعد إنذار شارون للمحاصرين في المقاطعة بالاستسلام هو أن هذا الشعب يرفض الاستسلام والهزيمة.

– ما هو المخرج؟

•الجدل الذي يدور في الشارع الفلسطيني مشروع، ويعكس مواقف وآراء شرائح كبيرة حيال كثير من القضايا. لكن المهم أيضا الإصغاء الى الجدل الدائر في القاع وعدم الاكتفاء بما يدور في أوساط النخبة والصالونات السياسية. وأول الخطوات التي من شأنها أن تساهم في إيجاد المخرج هو إعادة توليد قيادة للشعب الفلسطيني.

– ماذا تقصد بتوليد؟

•يعني إفراز قيادة جديدة من رحم وأحشاء الشعب الفلسطيني، وهذا يعود بنا الى دور حركة فتح، لأنه إذا لم تتحرك فتح لن يتحرك أحد. وهذا يذكرنا بما قاله بوش بشأن الدولة » تخلوا عن ياسر عرفات وهاكم الدولة«. ما يقوله الأمريكان خديعة. كل ما يقولونه مشكوك فيه. إذا كان بوش صادقا في ما يقول، لماذا لا تتوجه أمريكا لمجلس الأمن وتدفع باتجاه استصدار قرارا ينص على منح الشعب الفلسطيني دولة في العام ٢٠٠٥ وضمان حل قضية اللاجئين.

إذا فعلت أميركا ذلك عندها يمكن لها أن تضع شروطا. لكن ما تقوله وعود في الهواء. كيف يمكن لنا أن ندفع ثمن بضاعة غير معروفة المواصفات. في رأيي أن بوش لا يملك ما يعطيه للشعب الفلسطيني في حين أنه أعطى شارون مهلة حتى العام ٢٠٠٥.

والمؤكد أن حسم موضوع الدولة الفلسطينية بالنسبة للأمريكان لا يمكن أن يتم قبل العام ٢٠٠٥. لكن السؤال الذي سيبقى مطروحا، ما هي حدود هذه الدولة؟ وما هي الضمانات التي تكفل عدم تغيير الواقع على الارض؟

إذا أعطينا هذه الضمانات، أنا متأكد أن ياسر عرفات سيقبل التخلي وسيقول: «هاكم الدولة وأنا سأذهب لأرتاح».

شيء آخر في هذا السياق يمكن التوقف عنده طويلا: هل أمريكا قلقة على مصير الشعب الفلسطيني؟ بالتأكيد لا. هم لا يريدون عرفات لأنه عقبة في طريق الحل الأمريكي للصراع.

– ما المطلوب فلسطينيا في حال ضرب العراق؟

•مهمتنا الرئيسية هي توفير الحماية للشعب الفلسطيني للحيلولة دون استفراد شارون بنا، هذا أولا. ثانيا يجب تشكيل قيادة ميدانية والالتزام بتعليماتها وعدم ترك الحبل على الغارب، بمعنى أن على هذه القيادة أن تأخذ على عاتقها مهمة إدارة الأزمة في ظل العدوان على العراق. ثالثا، محاولة ضبط ردود الفعل الفلسطينية لتفويت الفرصة على شارون الذي سيحاول وضعنا في سلة العراق وتنفيذ مخططات من أخطرها برأيي أنه سيحاول طرد سكان بعض المدن والقرى والتجمعات السكانية.